

دور أدوات الحوكمة المالية في تحقيق فعالية الأداء المالي للفترة 2012-2019 دراسة حالة بنك البركة الجزائري

**The role of financial governance tools in achieving effective financial
For the period 2012-2019 performance
Case study of algeria al baraka bank**

ط. د/ بورويينة أمال، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، bourouina.amel@univ-medea.dz

مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية - المدية.

د. داود خيرة، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، daoud.kheira@yahoo.com

مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية - المدية.

تاريخ قبول المقال: 09/06/2023

تاريخ إرسال المقال: 07/01/2023

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة المالية المعبر عنها بكل من ملاءة رأس المال، نسبة الأصول الثابتة لرأس المال، معدل توظيف الودائع، الرافعة المالية على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري و المعبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، كألية أليات تطبيق الحوكمة للفترة الممتدة من 2012-2019، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كما كشفت عن ضعف بنك البركة الجزائري في استغلال موارده الذاتية للرفع من معدل العائد على حقوق الملكية و ضعف مؤشر الرافعة المالية بالبنك مقارنة مع البنوك التقليدية و الخاصة العاملة بالقطاع المصرفي. كما كشفت الدراسة أهمية مرونة الأصول الثابتة و ملاءة رأس المال في تحقيق الأداء المالي المرغوب. الكلمات المفتاحية : أدوات الحوكمة المالية، الأداء المالي، نموذج التأثيرات العشوائية.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the impact of financial governance expressed in the adequacy of capital, the ratio of fixed assets to capital, the rate of employment of deposits and financial leverage on the financial performance of al Baraka bank of Algeria. Expressed in the rate of return on equity as a mechanism for implementing governance mechanisms for the period from 2012-2019 and to achieve the aim of the study, a random effects model was used.

The study concluded that there is a positive effect between the independent variables and dependent variable, as it revealed the weakness of AL Baraka Bank of

Algeria in exploiting its own resources to raise the rate of return ofn equity and the weakness of the bank's financial leverage index compared to traditional and private banks operating in the banking sector.the study also revealed the importance of the flexibility of fixed assets and the adequacy of capital in achieving the desired financial performance.

Keywords: financial governance tolls; financial performance; random effects model

المقدمة:

تعتبر البنوك التجارية ركيزة أساسية من ركائز أي اقتصاد ومن المؤسسات المالية التي لا غنى عنها، و من المعروف بأن النظام المصرفي في البنوك يعمل على حشد و تحريك و إعادة توزيع المدخرات البلد على شكل ودائع لدى الجهاز المصرفي و الذي بدوره يعمل على تخصيصها بشكل يحقق نموا وتطورا اقتصاديا طرديا. وعقب الأزمات المالية التي شهدتها العالم و التي نجمت بشكل أساسي من عدم التشدد في معايير المؤشرات المالية و نظام الإنذار المبكر، و ضعف الرقابة الداخلية و هذا ما جعل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تفكر في آليات تعمل على الأقل على التنبؤ بالخطر للتقليل من أثارها السلبية على المستوى الدولي وتعتبر الحوكمة المالية أهم تلك الحلول حيث تتسم بمؤشرات مالية و قدرة تنبؤية بالمخاطر كما تعتبر أدواتها أحد أهم الوسائل لتقييم الأداء في العمل المصرفي. و في هذه الدراسة سنتطرق لبعض هذه الأدوات و نبين علاقتها بالأداء المالي المصرفي. توضيح مفهوم الحوكمة المالية و تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية و دراسة أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي. مشكلة موضوعنا حولى الإجابة عن التساؤل التالي إلى أي مدى تساهم أدوات الحوكمة المالية في تحقيق فعالية الأداء المالي ؟

و للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا المنهج الكمي و ذلك باستخدام الطرق القياسية الاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة .

المبحث الأول :الحوكمة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة :

يختلف تعريف الحوكمة بين الهيئات و المنظمات الدولية فكل واحدة تعرفها انطلاقا من منظورها الخاص فيعرفها البنك الدولي "على أنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية بهدف التنمية¹

¹Fonds international de developement agricole conseil d'administration – soixante –septiememe session- rome 8-9 september1999-EB 99/67/INF4 AU 1/11/2017 P01 -

" أما البرنامج الانمائي للأمم المتحدة DUNP فيعرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الادارية في إطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات و هي مقولة موضوعية تضم الأليات و السيوررات و العلاقات و المؤسسات المعقدة التي بواسطتها يقوم المواطنون و الجمعيات بتدبير مصالحهم و ممارسة حقوقهم و تحمل التزاماتهم كما يتوجهون إليها بغية تصفية خلافاتهم¹. في حين يرى صندوق النقد الدولي أن الحوكمة من الناحية الاقتصادية تحديداً " شفافية و فعالية إدارة الموارد العمومية و استقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص².

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة المصرفية:

يعرفها بنك التسويات الدولية على أنها " الأساليب التي تداربها المصارف من خلال مجلس الإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف و التشغيل و حماية مصالح المساهمين و أصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين و النظم السائدة بما يضمن حماية مصالح المودعين. و أن نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي يدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف و مراعاة أصحاب المصالح و حماية حقوق المودعين³.

وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها " الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة الخ) و محاولة تلاقي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة المصرف و خصوصاً إدارة المخاطر بصورة واضحة و جيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي⁴

المطلب الثالث: أهداف الحوكمة المصرفية⁵:

1. تحقيق الشفافية و العدالة و منح حق مساءلة الإدارة

2. تحقيق الحماية لحقوق المساهمين

¹ Fonds international de developement agricole conseil d'administration – soixante –septiememe session-rome 8-9 september 1999-EB 99/67/INF4 AU 1/11/2017 P06

² international Monetary fund- good governancè the inf's role published August 1997p03

³ - شرقي عمر، دور و أهمية الحوكمة في الاستقرار المالي و المصرفي، ملتقى حولي الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009 ص 04

⁴ - حاكم محسن الربيعي حمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك و أثرها على إدارة المخاطر، دار البازوري العلمية، الأردن 2011، ص 31.

⁵ - دهمش نعيم، أبوزر عفاف، الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالتدقيق و مهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، الأردن، 2003، ص 30.

3. تحقيق الحماية لأموال المودعين

4. العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك

5. تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك

6. الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك

المطلب الرابع: محددات الحوكمة المصرفية :

يتوقف التطبيق الجيد و الفعال للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات هي المحددات الداخلية و المحددات الخارجية¹:

- المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- المحددات الخارجية: تشير إلى عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق و كفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات و درجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمؤسسات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين والمحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

المبحث الثاني: الحوكمة المالية

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المالية :

تعني الحوكمة عموما نشاط التوجيه و القيادة و إدارة شؤون منظمة ما، من أكبر إلى أصغر أبعادها و يمكن للأمر أن يتعلق ببلد، مجموعة بلدان، ناحية جماعة إقليمية أو بمؤسسة عمومية أو خاصة و تركز الحوكمة خصوصا على أشكال التنسيق، التشاور المشاركة و الشفافية في اتخاذ القرارات و يبرر هذا، في أن على نشاط الحوكمة أن يسير نتائج تقاسم المسؤوليات بين المالك و المسير، ولكن أيضا بين مختلف الأطراف المشاركة الذين لهم مصالح في المنظمة بكل أبعادها.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة المالية

¹ - علي بن عزوز، عبد الرزاق حيار (2009) الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة لحالة الجزائر - الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، ص 10.

هي مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم كمؤشر مرجعي لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، و بالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للبنوك و أدائها في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة و الجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في حينها¹.

المطلب الثالث :أدوات الحوكمة المالية المستخدمة في البنوك التجارية:

- ملاءة رأس المال: هي أداة لقياس ملاءة المصرف، أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته وتخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها، وكذلك امتصاص الخسائر التي تحدث في مجال الاستثمار أو الاقتراض يتم قياسه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{ملاءة رأس المال} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي القروض}$$

- نسبة تمويل الأصول الثابتة : هو ما يمتلكه المصرف من تجهيزات و معدات و مباني من أجل استخدامها في نشاطها التشغيلي، وليس لأغراض بيعها يتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \text{الأصول} / \text{رأس المال}$$

- معدل توظيف الودائع: هي عبارة عن قدرة البنك على توظيف الودائع و الأموال المتاحة لديه، من خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد و ترجع أهمية هذا المؤشر إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة و ضمنية و ما لم تستغل استغلالا فعالا سوف يكون لها تأثير غير مرغوب فيه على صافي الأرباح المتولدة و على ثروة الملاك و يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \text{القروض} / \text{الودائع}$$

- الرافعة المالية : تشير إلى مدى اعتماد البنك على أموال الغير في التمويل، ويكون من النوع المرغوب فيه إذا كانت عوائد استثمار تلك الأموال أكبر من تكاليف الحصول عليها يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{الرافعة المالية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حق الملكية}$$

¹ - عبد اللبني أحمد التائب (2003)، أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية (أطروحة دكتوراه)، الأردن، عمان، ص

المبحث الثالث: الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الاداء المالي

- تم تعريف الأداء المالي بأنه قدرة و كفاءة الشركة على إدارة نشاطاتها في مختلف جوانبها الإدارية و الإنتاجية و التقنية و التسويقية الخ خلال فترة زمنية محددة و مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بال نوعية و الكمية المطلوبة¹.

- و يعرف الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة الأجل من أجل تكوين الثروة و تحقيق الأهداف المرجوة"².

- و يعرف الأداء المالي أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"³.

أما الأداء المالي في البنوك فهو مدى إنجاز الأهداف و المساهمة في إتاحة الموارد المالية و تزويد البنك بفرص الاستثمار⁴.

و مما سبق يعرف الباحث الأداء المالي أنه مجموعة الأنشطة المالية و المحاسبية التي تهدف إلى التحكم في الانفاق و التكاليف و العمل على رفع مستوى الإيرادات بهدف تحقيق أعلى معدل من الربحية

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

➤ يظهر تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية المراكز الاستراتيجية لهذه البنوك ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات و حالات التغير المطلوبة لتحسين المراكز الاستراتيجية لهذه البنوك⁵.

¹ - الكرخي مجيد(2010)، تقويم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، عمان دار المناهج للنشر و التوزيع

² - عبد المحسن توفيق محمد (1998)تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر، طبعة الإخوة الأشقاء للطباعة

³ - دادان عبد الوهاب و حفصي رشيد تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العنقودي (AED) خلال الفترة 2006-2011 مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، صص 17-31.

⁴ - عبد الحليم عبادة إبراهيم (2008) مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، الأردن، دار الخفائس للنشر و التوزيع، ص 161.

⁵ - أسباقة، خالد صالح(2011) نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية و مصرف الصحاري في الجماهيرية الليبية، أطروحة دكتوراه في المصارف و التأمين، جامعة دمشق، سورية، ص 59.

➤ يعطي تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنوك التجارية، و تحديد دورها في الاقتصاد الوطني و آليات تعزيزه و يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنوك التجارية¹.

➤ يكشف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية عن مدى إسهام البنوك التجارية في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف و التخلص من مشكلة الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال مما يعود على الاقتصاد و المجتمع بالفائدة².

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

تعد مؤشرات الأداء المالي وسيلة لمعرفة مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة و المعلنة مسبقا و هناك عدة مؤشرات تستخدم في تقويم و قياس أداء البنوك بشكل عام و يمكن حصرها فيما يلي³:

1- مؤشرات الانتاجية: و يعبر عن هذه المؤشرات بعدة صيغ و معدلات من أبرزها

- معدل توظيف الموارد المتاحة

يعد المعدل مؤشرا جيدا لقياس مدى كفاءة البنك في توظيف موارده المالية في أصول منتجه تدر عائدا سواء كانت داخلية متمثلة في حقوق المساهمين أو خارجية كالودائع.

- معدل توظيف الودائع

و هو نسبة الأصولات إلى مجموع الودائع، و يقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات مدرة للعوائد، و تعود أهمية المؤشر إلى أن الودائع تدفع عنها فوائد، و يجب بالمقابل استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح.

- نسبة التسهيلات إلى الموجودات :

¹- الفقهاء سام و العطعوط سامح (2014)، أثر الإتفاق التسويقي على الأداء المالي للبنوك و شركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية، ص 156.

²- جاد الرب، سيد محمد (2009)، استراتيجيات تطور و تحسين الأداء الأطر المنهجية و التطبيقات العلمية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ص 53.

³- عمر عدنان، محمد الزغي، رسالة ماجستير في تخصص التمويل، قسم التمويل، ص ص 45-47.

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على على توظيف الموجودات على شكل تسهيلات ائتمانية لها عائد يمثل بسعر الفائدة

- نسبة التسهيلات إلى الودائع

تتفاوت الأصولات من حيث العائد المتولد عنها فالقروض في البنوك التقليدية يتولد عنها عائد يفوق العائد على الأصولات الأخرى، وعليه فإن المؤشر يقيس مدى قدرة البنك على تزويد عملائه بالأصول على شكل قروض، إذ تعد الودائع المصدر الأساسي لأموال البنك و خاصة ودائع العملاء و بالتالي فإن البنوك تهتم في توظيفها في استثمارات لها عوائد مرتفعة على شكل تسهيلات ائتمانية.

02- مؤشرات الربحية : إن الربحية تعبر عن النتيجة النهائية لجميع الجهود و الأنشطة لأداء المصرف و هناك عدة مؤشرات لقياس الربحية

- معدل العائد على الموجودات

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمين في المصرف من استثماراتهم لأموالهم و يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات و إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الادارة الأصولية التشغيلية و يقاس هذا المؤشر بتطبيق المعادلة التالية

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

- معدل العائد على حقوق الملكية

يعني ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك و يعتبر العائد على حق الملكية من المقاييس الأساسية للعائد و يقاس هذا المؤشر بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} * 100$$

- هامش صافي الربح :

هو مقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد و الضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الايرادات، و أعلى نسبة تشير إلى الشركة الأكثر ربحية و التي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى و يقاس هذا المؤشر بتطبيق المعادلة التالية :

هامش صافي الربح= صافي الربح بعد الضريبة /إجمالي المبيعات * 100

4- الدراسة التطبيقية على بنك البركة الجزائري:

4-1 بناء النموذج:

سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر أدوات الحوكمة المالية كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية ثم تقدير معاملات النموذج و مرحلة اختبار الفروض ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدره للنموذج و أخيرا مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يتضمن النموذج ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع حيث تتكون النماذج على النحو التالي:

$$ROA_{it}=C +B_jIMM+ Y_jEMPDEP_{j(it)}+\hat{\alpha}_jADEQFP_{j(it)}+infl_{j(it)}+\varepsilon_{(it)}$$

حيث:

(B ... Y... X... C) معلمات النموذج

(n; 1.....i) تمثل المقاطع

(T; 1.....t) تمثل الزمن

ROA معدل العائد على حقوق الملكية

IMM نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال

EMPDEP معدل توظيف الودائع

INFL الرافعة المالية

ADEQFP ملاءة رأس المال

4-2 تجميع البيانات الاحصائية

تم جمع البيانات من مصادرها الموثقة و الجدول التالي يوضح ذلك
الجدول رقم (1) : القيم الذاتية لمتغيرات الدراسة

	ADEQFP	EMPDEP	IMM	INFL	ROA
2012	0.382	0.4967	15.079	6819894.985	189508.376
2013	0.362	0.5051	15.707	6839677.549	178205.487
2014	0.294	0.616	16.277	6835437.391	180850.993
2015	0.243	0.624	19.357	8250140.969	172864.427
2016	0.22	0.6507	21.0344	8651.844	163.852
2017	0.176	0.672	16.576	10129.255	145.953

دور أدوات الحوكمة المالية في تحقيق فعالية الأداء المالي للفترة 2012-2019 دراسة حالة بنك البركة الجزائري

2018	0.175	0.6985	18.0664	9879.902	188.362
2019	0.199	0.724	17.438	8519.026	206.268

من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري

الجدول رقم (2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

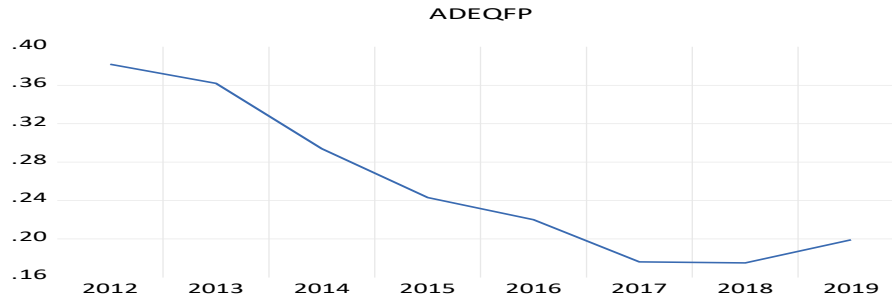
	ADEQFP	EMPDEP	IMM	INFL	ROA
Mean	0.256375	0.623375	17.44185	3597791.	90266.71
Median	0.231500	0.637350	17.00700	3415012.	86535.35
Maximum	0.382000	0.724000	21.03440	8250141.	189508.4
Minimum	0.175000	0.496700	15.07900	8519.026	145.9530
Std. Dev.	0.081267	0.083641	1.987950	3864263.	96418.21
Skewness	0.545419	-0.550561	0.641341	0.045835	0.006723
Kurtosis	1.773298	1.980591	2.329224	1.068932	1.009121
Jarque-Bera	0.898242	0.750555	0.698405	1.245809	1.321260
Probability	0.638189	0.687099	0.705250	0.536384	0.516526
Sum	2.051000	4.987000	139.5348	28782331	722133.7
Sum Sq. Dev.	0.046230	0.048971	27.66363	1.05E+14	6.51E+10
Observations	8	8	8	8	8

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات e views

3-4 التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

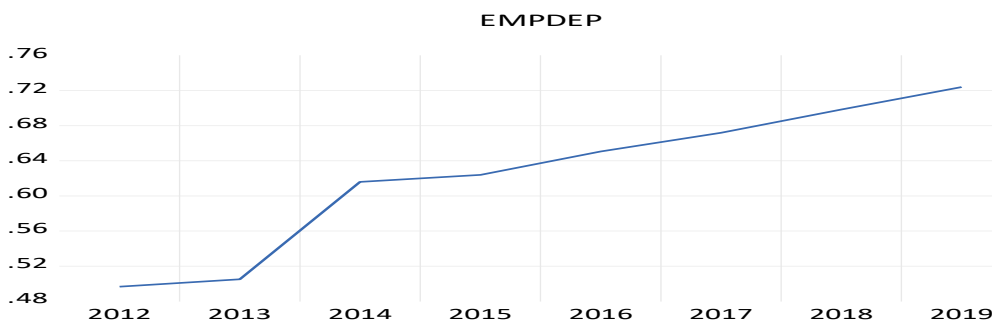
بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر ملاءة رأس المال باللوغارتم الطبيعي لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 0.256 و كذلك الوسيط 0.231 و قد بلغت أعلى قيمة 0.38 و أدنى قيمة 0.175 كما بلغ الانحراف المعياري 0.081 فيما بلغ معامل الالتواء Skewness 0.545 و هي قيمة موجبة تدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي نحو اليمين بمعامل تقلطح Kurtosis 1.773 و بما أن المتوسط الحسابي < من الوسيط و عليه فإن التوزيع مدبب و موجب و ملتوي نحو اليمين.

عند تحليل الـ probability لمتغير ADEQFP نجد أن $P > 5\%$ حيث $P=0.638$ و بالتالي نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و الشكل البياني رقم (1) من الملحق رقم (1) يوضح شكل التوزيع البياني لمتغير ملاءة رأس المال.



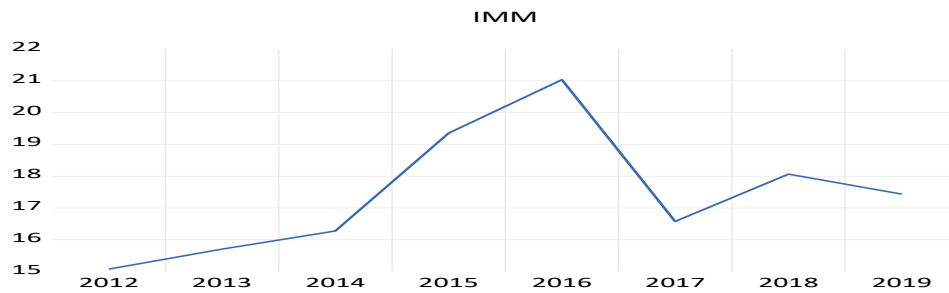
_ بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر معدل توظيف الودائع باللوغارتم الطبيعي لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 0.6234 و كذلك الوسيط 0.637 و قد بلغت أعلى قيمة 0.724 و أدنى قيمة 0.496 كما بلغ الانحراف المعياري 0.084 فيما بلغ معامل الالتواء Skewness -0.55 و هي قيمة سالبة تدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي نحو اليسار بمعامل تقططح Kurtosis 1.98 و بما أن المتوسط الحسابي > من الوسيط و عليه فإن التوزيع مدبب و سالب و ملتوي نحو اليسار.

عند تحليل الـ probability لمتغير EMPDEP نجد أن $P > 5\%$ حيث $p=0.687$ نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و هذا عكس ما يشير له مؤشري الالتواء و التقططح و الشكل البياني رقم (2) من الملحق رقم (1) يوضح شكل التوزيع البياني لمتغير معدل توظيف الودائع.



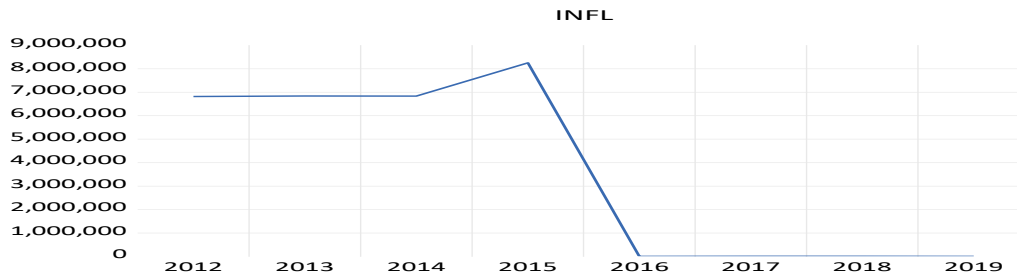
_ بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة الأصول الثابتة لرأس المال باللوغارتم الطبيعي لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 17.44 و كذلك الوسيط 17.007 و قد بلغت أعلى قيمة 21.03 و أدنى قيمة 15.08 كما بلغ الانحراف المعياري 1.987 وفيما بلغ معامل الالتواء Skewness 0.64 و هي قيمة موجبة تدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي نحو اليمين بمعامل تقططح Kurtosis 2.329 و بما أن المتوسط الحسابي > من الوسيط و عليه فإن التوزيع مدبب و موجب و ملتوي نحو اليمين.

عند تحليل الـ probability لمتغير IMM نجد أن $P > 5\%$ حيث $P = 0.705$ و بالتالي نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و هذا عكس ما يشير له مؤشري الالتواء و التفلطح و الشكل البياني رقم (3) من الملحق رقم (1) يوضح شكل التوزيع البياني لمتغير نسبة الأصول الثابتة لرأس المال.



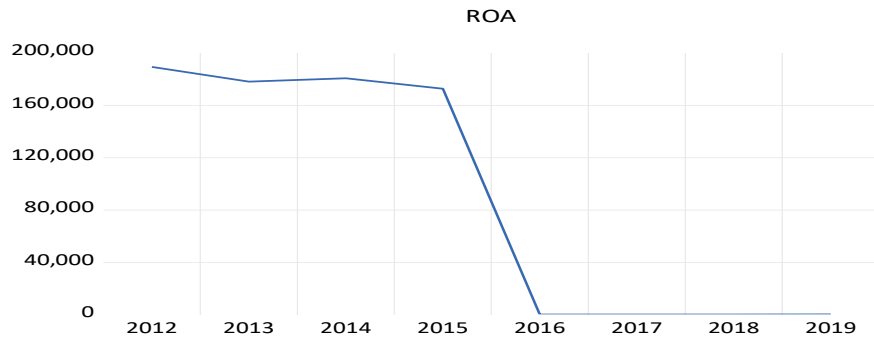
بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الرافعة المالية باللوغارتم الطبيعي لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 3597791 و كذلك الوسيط 3415012 و قد بلغت أعلى قيمة 8250141 و أدنى قيمة 8519026 كما بلغ الانحراف المعياري 3864263 فيما بلغ معامل الالتواء Skewness 0.0458 و هي قيمة موجبة تدل أن منحني التوزيع التكراري ملتوي نحو اليمين بمعامل تفلطح Kurtosis 1.068932 و بما أن المتوسط الحسابي < الوسيط و عليه فإن التوزيع مدبب و موجب و ملتوي نحو اليمين.

عند تحليل الـ probability لمتغير INFL نجد أن $P > 5\%$ حيث $P = 0.536$ بالتالي نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و هذا عكس ما يشير له مؤشري الالتواء و التفلطح و الشكل البياني رقم (4) من الملحق رقم (1) يوضح شكل التوزيع البياني لمتغير الرافعة المالية.



بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية باللوغارتم الطبيعي لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 9026671 و كذلك الوسيط 86535.35 و قد بلغت أعلى قيمة 189508.4 و أدنى قيمة

145.9530 كما بلغ الانحراف المعياري 96418.21 وبلغ skewness القيمة 0.0067 هي قيمة موجبة تدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي نحو اليمين بمعامل تقطع Kurtosis 1.009 وكذلك أن قيمة المتوسط الحسابي < الوسيط و عليه فإن التوزيع مدبب وسالب وملتوي نحو اليمين. عند تحليل الـ probability لمتغير ROA نجد أن $P > 5\%$ حيث $P=0.516$ وبالتالي نقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و هذا عكس ما يشير له مؤشري الالتواء و التفلطح و الشكل البياني رقم (5) من الملحق رقم (1) يوضح شكل التوزيع البياني لمعدل العائد على حقوق الملكية.



4-4 اختبار داربين واتسون للارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

الجدول رقم (3) : اختبار داربين واتسون للارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

	ADEQFP	EMPDUP	IMM	INFL
Durbin watson	1.87	1.63	0.67	1.80

e views من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج

1 - ملاءة رأس المال :

لدينا $D = 1.87$

ومنه نقبل الفرض الصفري $p = 0$ و نرفض الفرض البديل $p \neq 0$ و نقرر عدم وجود ارتباط ذاتي خطي

بين الأخطاء العشوائية

02- معدل توظيف الودائع

لدينا $D = 1.63$

و منه نقبل الفرض الصفري بين $p=0$ ونرفض الفرض البديل $P \neq 0$ و نقرر عدم وجود ارتباط خطي ذاتي بين الأخطاء العشوائية

03- نسبة الأصول الثابتة لرأس المال

لدينا $D=0.67$

ومنه نرفض الفرض $p=0$ و نقبل الفرض البديل $p \neq 0$ و نقرر وجود ارتباط خطي ذاتي موجب

بين الأخطاء العشوائية

04- الرافعة المالية

لدينا $D= 1.80$

و منه نقبل الفرض $p=0$ ونرفض الفرض البديل $P \neq 0$ و نقرر عدم وجود ارتباط خطي ذاتي

بين الأخطاء العشوائية

5-4 نتائج اختبار التجانس Hsiao Test

يعتبر هذا الاختبار مرحلة أساسية و ضرورية في تقدير نموذج بانل. حيث يمكن من خلاله تحديد جدوى استخدام نماذج بانل من عدمه، في حالة تجانس البيانات فإن النموذج يكون ذو تأثيرات فردية ثابتة أو عشوائية أما في حالة عدم وجود تجانس فإنه يتم قبول النموذج التجميعي بشكل مباشر أو استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حسب استراتيجية اختبار التجانس المقترحة من قبل Hsiao 1986 و باستخدام برنامج E views تحصلنا على القيم الواردة في الجدول التالي.

الجدول رقم(4) نتائج اختبار Hsiao Test

hypotheses	f- stat	P- value
H1	16.78	0.0423
H2	12.27009	0.0071
H3	1.738609	0.2354
H4	236.03	0.8498

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج e views

6-4 تقدير نموذج الانحدار وتقييم نتائج التقدير

تم اعتماد طريقة معادلة الانحدار الخطي البسيط SIMPLE TINEAR REGRESSION MODEL

لتقدير النموذج القياسي لقياس أثر أدوات الحوكمة على الأداء المالي طبقا للمعادلة التالية

$$ROA_{it} = C + B_J IMM + Y_J EMPDEP_{J(it)} + \hat{\alpha}_j ADEQFP_{J(it)} + \text{infl}_{J(it)} + \varepsilon_{(it)}$$

1-ملاءة رأس المال

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/22 Time: 10:23				
Sample: 2012 2019				
Included observations: 8				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-170809.2	66461.95	-2.570030	0.0423
ADEQFP	1018336.	248541.7	4.097245	0.0064
R-squared	0.736697	Mean dependent var		90266.71
Adjusted R-squared	0.692813	S.D. dependent var		96418.21
S.E. of regression	53439.28	Akaike info criterion		24.82280
Sum squared resid	1.71E+10	Schwarz criterion		24.84266
Log likelihood	-97.29119	Hannan-Quinn criter.		24.68885
F-statistic	16.78741	Durbin-Watson stat		1.871654
Prob(F-statistic)	0.006377			

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج e views

- 1- إشارة الثابت إشارة سالبة بمقدار 170809.2- و هي تمثل قيمة معدل العائد على حقوق الملكية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (ملاءة رأس المال) تساوي الصفر.
- 2- إشارة معامل المتغير (ملاءة رأس المال) موجبة (1018336) تدل على وجود علاقة طردية بينها و بين معدل العائد على حقوق الملكية و القيمة الاحتمالية 0.0064 أقل من 0.05 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1% أي أن معدل العائد على حقوق الملكية يتأثر بدرجة ثقة 99% بملاءة رأس المال تأثرا إيجابيا كلما ارتفعت ملاءة رأس المال يرتفع العائد على حقوق الملكية
- 3- يظهر معامل الارتباط Correlation أن هناك علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية و المتغير المستقل (ملاءة رأس المال) حيث بلغت قيمة R-squared 0.736

يدل معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.692813) على أن 69% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية تم تفسيرها من خلال التغير في المتغير المستقل ملء رأس المال بينما تفسر العوامل الأخرى نسبة المتبقية 31%.

4- جاءت قيمة F-statistic = 16.78741 بقيمة احتمالية 0.0064 أصغر من 0.05 مما تدل على معنوية الانحدار و معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

02- - معدل توظيف الودائع

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/22 Time: 10:57				
Sample: 2012 2019				
Included observations: 8				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	679169.6	169439.1	4.008339	0.0071
EMPDEP	-944700.8	269693.5	-3.502868	0.0128
R-squared	0.671594	Mean dependent var		90266.71
Adjusted R-squared	0.616860	S.D. dependent var		96418.21
S.E. of regression	59681.23	Akaike info criterion		25.04374
Sum squared resid	2.14E+10	Schwarz criterion		25.06360
Log likelihood	-98.17496	Hannan-Quinn criter.		24.90979
F-statistic	12.27009	Durbin-Watson stat		1.633643
Prob(F-statistic)	0.012782			

e views من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج

1- إشارة الثابت إشارة موجبة بمقدار 679169.6 و هي تمثل قيمة معدل العائد على حقوق الملكية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (معدل توظيف الودائع) تساوي الصفر.

2- إشارة معامل المتغير (معدل توظيف الودائع) سالبة (-944700.8) تدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين معدل العائد على حقوق الملكية و القيمة الاحتمالية 0.0128 أقل من 0.05 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1% أي أن معدل العائد على حقوق الملكية يتأثر بدرجة ثقة 99% بمعدل توظيف الودائع تأثرا سلبيا كلما ارتفع معدل توظيف الودائع ينخفض العائد على حقوق الملكية

3- يظهر معامل الارتباط Correlation أن هناك علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية و المتغير المستقل (معدل توظيف الودائع) حيث بلغت قيمة R-squared 0.67

يدل معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.616860) على أن 62% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية تم تفسيرها من خلال التغير في المتغير المستقل معدل توظيف الودائع بينما تفسر العوامل الاخرى نسبة المتبقية 38%.

4- جاءت قيمة F-statistic = 12.27009 بقيمة احتمالية 0.0128 أصغر من 0.05 مما تدل على معنوية الانحدار و معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

03- نسبة الاصول الثابتة لرأس المال

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/22 Time: 11:22				
Sample: 2012 2019				
Included observations: 8				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER01	-22989.16	17435.00	-1.318563	0.2354
IMM	491240.1	305822.1	1.606294	0.1593
R-squared	0.224667	Mean dependent var		90266.71
Adjusted R-squared	0.095445	S.D. dependent var		96418.21
S.E. of regression	91701.54	Akaike info criterion		25.90278
Sum squared resid	5.05E+10	Schwarz criterion		25.92264
Log likelihood	-101.6111	Hannan-Quinn criter.		25.76883
F-statistic	1.738609	Durbin-Watson stat		0.675677
Prob(F-statistic)	0.235409			

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج e views

01- إشارة الثابت إشارة سالبة بمقدار -22989.16 و هي تمثل قيمة معدل العائد على حقوق

الملكية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (نسبة الاصول الثابتة لرأس المال) تساوي الصفر .

2- إشارة معامل المتغير (نسبة الاصول الثابتة لرأس المال) موجبة (491240.1) تدل على وجود علاقة طردية بينها و بين معدل العائد على حقوق الملكية و القيمة الاحتمالية 0.1593 أكبر من 0.05 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن معدل العائد على حقوق الملكية يتأثر بدرجة ثقة 99% بنسبة

الاصول الثابتة لرأس المال تأثرا إيجابيا كلما ارتفع نسبة الاصول الثابتة لرأس المال يرتفع العائد على حقوق الملكية

3- يظهر معامل الارتباط Correlation أن هناك علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية و المتغير المستقل (نسبة الاصول الثابتة لرأس المال) حيث بلغت قيمة R-squared 0.224667

يدل معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.095445) على أن 9.5% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية تم تفسيرها من خلال التغير في المتغير المستقل نسبة الاصول الثابتة لرأس المال بينما تفسر العوامل الاخرى نسبة المتبقية 90.5%.

4- جاءت قيمة F-statistic = 1.738609 بقيمة احتمالية 0.1593 أكبر من 0.05 مما تدل على معنوية الانحدار و معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

04- الرافعة المالية

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/22 Time: 11:36				
Sample: 2012 2019				
Included observations: 8				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1616.997	8179.521	0.197688	0.8498
INFL	0.024640	0.001604	15.36329	0.0000
R-squared	0.975210	Mean dependent var		90266.71
Adjusted R-squared	0.971078	S.D. dependent var		96418.21
S.E. of regression	16397.32	Akaike info criterion		22.45994
Sum squared resid	1.61E+09	Schwarz criterion		22.47980
Log likelihood	-87.83976	Hannan-Quinn criter.		22.32599
F-statistic	236.0307	Durbin-Watson stat		1.800490
Prob(F-statistic)	0.000005			

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج e views

1- إشارة الثابت إشارة موجبة بمقدار 1616.997 و هي تمثل قيمة معدل العائد على حقوق الملكية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (الرافعة المالية) تساوي الصفر.

2-إشارة معامل المتغير (الرافعة المالية) موجبة (0.024640) تدل على وجود علاقة طردية بينها و بين معدل العائد على حقوق الملكية و القيمة الاحتمالية 0.0000 أقل من 0.05 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1% أي أن معدل العائد على حقوق الملكية يتأثر بدرجة ثقة 99% بنسبة الرافعة المالية تأثرا إيجابيا كلما ارتفع نسبة الرافعة المالية يرتفع العائد على حقوق الملكية

1-يظهر معامل الارتباط Correlation أن هناك علاقة معنوية موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية و المتغير المستقل (الرافعة المالية) حيث بلغت قيمة R-squared 0.975210

يدل معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared (0.971078) على أن 97% من التغيرات في معدل العائد على حقوق الملكية تم تفسيرها من خلال التغير في المتغير المستقل الرافعة المالية بينما تفسر العوامل الاخرى نسبة المتبقية 3%.

2-جاءت قيمة F-statistic=236.0307 بقيمة احتمالية 0.0000 أقل من 0.05 مما تدل على معنوية الانحدار و معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (4) أن قيمة فيشر في الخطوة الأولى و التي تساوي 16.78 باحتمال P=0.0423 و بما أنها أقل من 0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 القائلة بتجانس القواطع (الثابت المشترك) و نفس القرار بالنسبة للخطوة الثانية، أما في الخطوة الثالثة و الرابعة فيتم قبول فرضية العدم، و عليه نحكم بتجانس البيانات أي النموذج ذو تأثيرات فردية ثابتة أو عشوائية، وعليه نموذج التأثيرات العشوائية يعد الأنسب في هذه الدراسة.

4-7 تقدير النموذج المفضل و تحليل نتائج الدراسة :

من خلال الاختبارات السابقة التي أكدت أن النموذج الأنسب لدراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي في بنك البركة الجزائري هو نموذج التأثيرات العشوائية و عليه نقوم بتحليل النتائج كالتالي :

الجدول رقم (5) : نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

Variable	coefficient	St.error	t.statistic	prop
IMM	491240.1	305822.1	1.606294	0.1593
INFL	0.0246640	0.001604	15.36329	0.0000
EMPDEP	-944700.8	26993.4	-3.502868	0.0128
ADEQFP	108336	248541.7	4.097245	0.0064

C	-1700809.2	66461.95	-2.570030	0.0423
R SQUARED	0.736697			
AJUSTED R Squared	0.692813			
f statistic	16.78741			
Prop(f statistic)	0.006377			

من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج e views

التحليل الاحصائي لنموذج التأثيرات العشوائي: في هذا النموذج معلمة الثابت تتكون من الأثار العشوائية الخاصة بكل فرد من أفراد العينة و الثابت الكلي للتقدير ككل (الخطأ المركب) من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

_ معنوية المعلمات : من خلال المعادلة المقدرة نجد أن كل المعلمات المقدرة دالة من ناحية عند درجة حرية 0.05 % و هذا لأن القيم الحرجة للاختبار ستودنت أقل من 5 % بالنسبة لكل المتغيرات المرتبطة بالدراسة.
_ المعنوية الكلية من خلال النموذج نجد قيمة $f=16.79$ بقيمة احتمالية حرجة $\text{prop}_{f\text{-stat}}=0.00<0.05$ أي أن النموذج كلياً معنوي.

_ جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد 0.74 أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 74 % و هي قيمة مرتفعة و منطقية، على اعتبار أن الأداء المالي للبنك يتحدد بمجموعة من العوامل غير المدرجة في النموذج، و بالتالي فإن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة 74 % تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية و 26 % تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج لكنها مدرجة في هامش الخطأ، عموماً يمكن قبول النموذج من الناحية الاحصائية.

7-4 التحليل الاقتصادي لنموذج التأثيرات العشوائية:

- 1- كلما زاد معدل توظيف الودائع بنسبة 1 % يؤدي لتراجع معدل العائد على حقوق الملكية بقيمة تقدر ب 944700.8- و يمكن تفسير هذه النتيجة بأن بنك البركة لا يقوم باستغلال موارده في استثمارات مدرة للدخل الأمر الذي ينعكس سلباً على معدل العائد على حقوق الملكية
- 2- تقدر الرافعة المالية لبنك البركة الجزائري 2.46 % و هي نسبة منخفضة جداً و هذا يدل على اعتماد البنك على موارده الذاتية في عملية الاستغلال و الاستثمار و هذا قد يكلف البنك تكلفة الفرصة البديلة. و بالتالي وجب رفع هذه النسبة لتحقيق أرباح ترفع من معدل العائد على حقوق الملكية و تجنب البنك خسارة تكلفة الفرصة البديلة كما تمكن البنك من الدخول في المنافسة داخل السوق المالية.

3- كلما زاد ملاءة رأس المال بمعدل 1% كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية بقيمة تقدر بـ 108336 و هذا دليل على أهمية ملاءة رأس المال بالنسبة للأطراف الفاعلة بالبنك. إذ أن الرفع من ملاءة رأس المال يؤثر إيجاباً على معدل العائد على حقوق الملكية ويزيد من ثقة المتعاملين مع البنك بالتالي زيادة احتمالية ربحية البنك.

4- كلما زادت نسبة الأصول الثابتة لرأس المال بـ 1% تزيد معدل العائد على حقوق الملكية بقيمة تقدر بـ 491210.1 و هذا دليل على الأثر الإيجابي الذي تلعبه الأصول في تحقيق رصيد إيجابي يضاف لمعدل العائد على حقوق الملكية خاصة إذا استخدمت هذه الأصول الثابتة في مجالات مدرة للأرباح.

الخاتمة:

من خلال الدراسة المقدمة يظهر لنا ضرورة التركيز على الحوكمة المالية بالنظر إلى دورها الأساسي كمؤشر إنذار مبكر في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي و بالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة الذي ينعكس على ربحية البنك ومنه تحقيق الدور الإيجابي للبنك لصالح ملاكها و المجتمع.

- النتائج:

1. بنك البركة الجزائري لا يقوم باستخدام موارده الذاتية في استثمارات مالية مدرة للدخل للرفع من معدل العائد على حقوق الملكية.
2. انخفاض الرافعة المالية خلال فترة الدراسة بمعدل 2.46% يكلف البنك تكلفة الفرصة البديلة.
3. الرفع من ملاءة رأس المال من شأنه الرفع من معدل العائد على حقوق الملكية
4. وجود علاقة طردية موجبة بين نسبة الأصول الثابتة لرأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية.

- التوصيات:

1. ضرورة اعتماد بنك البركة الجزائري على سياسات بنكية دولية حديثة
2. مرونة الأصول الثابتة ضروري لرفع ربحية البنك.
3. التركيز على الجانب الإيجابي للاقتراض من خلال التوجه للاستثمار.
4. التركيز في تعاملات بنك البركة الجزائري على الشريعة الإسلامية باعتباره مجال جديد يلقي إقبالاً من جميع الفئات العاملة في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:

- Fonds international de developement agricole conseil d'administration – soixante – septieme session-rome 8-9 september1999-EB 99/67/INF4 AU 1/11/2017

- Fonds international de developement agricole conseil d'administration – soixante – septieme session-rome 8-9 september1999-EB 99/67/INF4 AU 1/11/2017
- international Monetary fund- good covernancè the inf's role published August 1997
- شرقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في الاستقرار المالي والمصرفي، ملتقى حولى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
- حاكم محسن الربيعي حمد عبد الحسين الراضي، حوكمة البنوك و أثرها على إدارة المخاطر، دار البازوري العلمية، الأردن 2011.
- دهمش نعيم، أبوزر عفاف، الحاكمية المؤسسية و علاقتها بالتدقيق و مهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين، عمان، الأردن، 2003.
- علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار (2009) الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة لحالة الجزائر - الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، ص 10.. الكرخي مجيد(2010)، تقويم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، عمان دار المناهج للنشر و التوزيع.
- عبد المحسن توفيق محمد (1998)تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة الإخوة الأشقاء للطباعة.
- عبد الحليم عبادة إبراهيم (2008)مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، الأردن، دار الخفائس للنشر والتوزيع.
- جاد الرب، سيد محمد(2009)، استراتيجيات تطور و تحسين الأداء الأطر المنهجية و التطبيقات العلمية، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة.
- عمر عدنان، محمد الزغبى، رسالة ماجستير في تخصص التمويل، قسم التمويل.

الرسائل و المذكرات:

- عبد اللبني أحمد التائب (2003)، أثر أدوات الحوكمة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية (أطروحة دكتوراه)، الأردن، عمان.
- دادان عبد الوهاب و حفصي رشيد تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي(AED)خلال الفترة 2006-2011 مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد02.

- أسباقة، خالد صالح (2011) نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية و مصرف الصحاري في الجماهيرية الليبية، أطروحة دكتوراه في المصارف و التأمين، جامعة دمشق، سورية.
- الفقهاء سام و العطعوط سامح (2014)، أثر الإتفاق التسويقي على الأداء المالي للبنوك وشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية.
-